

تعد الهجرة ظاهرة اجتماعية ظهرت بظهور الانسان على هذه المعمورة، فكان دائم التنقل بحثا عن الطعام ، ثم بحثا عن الاستقرار، ثم بحثا عن حياة أفضل ملؤها الرفاهية.

هذا وقد قدرت رئيسة الهلال الأحمر الجزائري السيدة بن حبيلس أن عدد اللاجئين السوريين في الجزائر يقدر بحوالي 12000. وأكدت وجود فحص صحي دوري يخضعون له خوفا من الأمراض الخطيرة. وقد أصبحت المدن الكبرى ومنها العاصمة الجزائر تعج بهؤلاء، حيث لا يتعرض لهم أحد سواء من السلطات الأمنية أو من الناس، كما أنهم ينتقلون مع آبائهم ويقضون يومهم في طلب الصدقة. وقالت "إنهم ينتشرون بالخصوص في العاصمة الجزائر، وأيضا في تلمسان (600 كم شمال غرب العاصمة) وأبناؤهم يدرسون بصورة عادية، فلم نطلب منهم لا شهادة تسجيل ولا أي شيء آخر، فقط طلبنا من الأولياء تصاريح شرفية بالمستوى الدراسي الحقيقي لأولادهم..".

1- الهجرة (قراءة مفاهيمية):

أولا-الهجرة:

لغة :

الهجرة من الأصل هجر، يهجر هجرا وهجرانا فهو هاجر، الشئ تركه، البلد : خرج من بلد إلى آخر.(1)

اصطلاحا :

تعرف الهجرة على أنها « انتقال أو ترحال الناس من بلدهم أو وطنهم إلى بلد آخر أو من منطقة إلى منطقة أخرى داخل بلدهم »(2)

ويعرفها محمد عاطف غيث « بأنها زحف أفراد أو جماعات تاركة موطنها الأصلي نحو موطن آخر تجعل منه مكانا جديدا للإقامة الدائمة وتعتبر الهجرة الخارجية هجرة دولية لأنها تقوم على هجرة من دولة إلى دولة أخرى»(3)

وتعرف في علم السكان بأنها « الانتقال فرديا كان أم جماعيا من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا أم اقتصاديا أم دينيا أم سياسيا »(4)

ونجد هذا التعريف يؤكد على أهمية العوامل التي تحفز على هذا الانتقال ويضع العامل الاجتماعي والاقتصادي في مقدمتها ثم عدد من العوامل الأخرى التي تقف وراء هذا الانتقال الفردي أو الجماعي لفئات داخل المجتمع أو المجتمع أو الدولة.

وكما تم تعريفها بأنها « ظاهرة طبيعية وانخراط بشري على مدى التاريخ موجود لخلق التواصل الإنساني ما بين الحضارات »(5)

وكما عرفها إيفرت لي " Everett " بقوله أنها « التغير الدائم أو شبه الدائم لمكان الإقامة وليست هناك تقييدات على المسافة أو كونها حرة أو إجبارية »(6)

وهناك من يعرفها بأنها « ترك الشخص موطنه الأصلي ومغادرته إلى موطن آخر بغرض البحث عن مصدر الرزق أو وسيلة للعيش أفضل مما هو فيه »(7)

إجرائيا :

ومنه نأتي إلى إعطاء تعريفا لمفهوم الهجرة فهي انتقال الفرد أو جماعة من الأفراد تاركة موطنها الأصلي سوريا إلى الجزائر نتيجة عدة عوامل سياسية واجتماعية أبرزها الصراع العسكري واللامن، وهذا من أجل البحث عن ظروف أمنية واجتماعية أفضل مما هو موجود في وطنهم الأم سوريا.

ثانيا- المهاجر :

لغة : جمع مهاجرون وهو من ترك بلده إلى بلد آخر.(8)

اصطلاحا :

« هو الشخص الذي غير مكان إقامته وتخطى الحدود السياسية أو استقر في منطقة سياسية جديدة سواء كانت دولة أو أمة »(9)

إجرائيا :

هو الشخص الذي ترك وطنه الأصلي سوريا لظروف ما (الصراع المسلح)من أجل البحث عن ظروف أفضل ومناسبة للاستقرار وتحقيق ما يطمح إليه.

ثالثا- الهجرة الشرعية:

عرّفها محمد رمضان بأنها « تحدث في الدول التي تسمح نظمها القانونية باستقبال الأجانب وتتم عن طريق الدخول من أماكن محددة سواء كانت عن طريق البر، أو الجو أو البحر لإقليم الدولة وتشتت الدول لدخول أراضيها أو الخروج منها تقديم جواز سفر ساري المفعول وصادر عن السلطات المختصة أو وثيقة سفر تقوم مقام الجواز مع احترام مبدأ المعاملة بالمثل بخصوص التأشيرات »(10)

إجرائيا :

الهجرة الشرعية هي انتقال الأفراد من موطنهم الأصلي إلى موطن آخر بطرق شرعية وقانونية.

رابعاً- الهجرة غير الشرعية :

الهجرة الشرعية من أكثر المفاهيم تداولاً في الفترة الأخيرة وغالباً ما يتم توظيفها بشكل ملتبس ومبهم وذلك بسبب تباين الأطروحات المعرفية وزوايا النظر حول التعامل مع هذا المفهوم ومنه يمكن تعريف الهجرة غير الشرعية حسب المفوضية الأوروبية بأنها « ظاهرة تشمل على دخول فرداً ومجموعة أفراد إلى إقليم دولة بطريقة غير شرعية عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور في المطارات ويتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة، وهناك من يدخل بصورة قانونية ولكنهم يبقون ويغيرون غرض الزيارة ويبقون دون الحصول على موافقة السلطات»(11)

كما تعرف بأنها « الاجتياز غير القانوني للحدود دخولاً أو خروجاً من التراب الوطني للدولة » وكما جاء في تعريف Salah Chakor « بأنها ظاهرة تتشكل بسبب توقف نمو البلدان الفقيرة والدافع الأساسي لما هو قلة فرص التشغيل»(12)

وعرفت أيضاً « بأنها ظاهرة تخص سكان البلدان الفقيرة الذين يبحثون عن مستوى معيشي أفضل في البلدان الغنية»(13)

خامساً- شبكات الهجرة غير الشرعية :

شبكات الهجرة غير الشرعية « في شبكات مختصة في تهريب البشر وتقوم بتسيير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة ليست موطناً له أولاً يعد المقيمين الدائمين فيها من أجل الحصول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة أخرى»(14)

2-مراحل الهجرة في البحر الأبيض المتوسط :

اللافت للنظر أن العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي شكلت مرحلة حاسمة في رسم معالم جديدة للهجرة في حوض المتوسط، تميزت بتسجيل تدفق واسع لأنواع الهجرة من الجنوب وهو ما يمكن تقسيمه إلى ثلاث محطات زمنية مترابطة ومتداخلة وهي :

المرحلة الأولى قبل 1985 :

وخلال هذه المرحلة كانت الدول الأوروبية لا تزال بحاجة ماسة إلى مزيد من العمالة القادمة من الجنوب، كما أن الدول الأوروبية نفسها كانت متحكمة في حركة تدفق المهاجرين من الجنوب عبر قنوات التجمع العائلي، وأهم ما ميز هذه المرحلة أن المهاجر الجنوبي تمكن من فهم قواعد اللعبة في دول الشمال وصار يطالب بحق دخول أبنائه المدارس الحكومية وبداية بلورة الخطابات الحقوقية للمهاجر، وكل هذه العناصر بدت بالنسبة

للمهاجرين القادمين في دول الجنوب محفزة لهم للالتحاق بنظرائهم والكثير منهم استفاد من مرونة الأنظمة الأمنية الأوروبية في هذه المرحلة بالذات.

المرحلة الثانية 1985-1995 :

تميزت هذه المرحلة ببداية ظهور التناقضات المرتبطة بالمهاجرين الشرعيين ومزاحمتهم أبناء البلد الأصليين، وقد تزامن هذه الفعل مع إغلاق مناجم الفحم في كل من فرنسا وبلجيكا التي كانت تستوعب آنذاك أكبر عدد من المهاجرين الشرعيين، وفي مقابل هذا الوضع الاحترازي تزايدت رغبة أبناء الجنوب في الهجرة تجاه دول الشمال ما أدى إلى إغلاق الحدود.

وفي 19 جوان/ جويلية 1995 ومع دخول اتفاقية شنغن الموقعة بين كل من فرنسا وألمانيا ولكسمبورغ وهولندا حيز التنفيذ تم السماح بموجبها بحرية تنقل الأشخاص المنتمين إلى الفضاء الأوربي، لكن مع دخول كل من اسبانيا والبرتغال إلى هذا الفضاء اتخذت الهجرة أبعاد غير متوقعة، لاسيما بعد لجوء سلطات مدريد إلى فرض مزيد من الإجراءات الاحترازية أمام أي عملية هجرة جديدة وذلك في محاولة منح مواطنيها مزيدا من الاندماج في الاتحاد الأوربي.

في هذه المرحلة تبرز مفارقة كبيرة تتمثل في الاتفاقيات الدولية الصادرة في العام 1990 المخصصة لحماية حقوق العمال المهاجرين وأهاليهم والتي صادقت عليها تسع دول من الجنوب في عام 1998، فوجه المفارقة هنا هي أن هذه الاتفاقية لم تحظ بقبول أي دولة أوروبية وهو الأمر الذي يفسر الرغبة الأوروبية في التعامل مع هذا المعطى الجديد من منظور جديد ولو تم الأمر على حساب الحقوق التي تضمنها الموائيق الدولية إلى الحق في التنقل والبحث عن غد أفضل.

المرحلة الثالثة من 1995 إلى الآن :

أخذت هذه المرحلة طابعا أمنيا صارما لجأت من خلالها الدول الأوروبية إلى نهج سياسة أمنية صارمة عبر تنفيذ مقررات "القانون الجديد للهجرة"، والذي يستند إلى تبني إجراءات صارمة بخصوص مسألة التجمع العائلي وإبرام اتفاقيات مع دول الجنوب حول ترحيل المهاجرين غير الشرعيين.

وكرر فعل تجاه هذه السياسة بدأ ما يعرف الآن بالهجرة غير الشرعية (السرية) والتي تحيل على عملية الالتحاق بالديار الأوروبية بدون وجه قانوني، ورغم أن قضية الهجرة غير الشرعية أضحت اليوم قضية تهم كافة الدول المطلة على حوض المتوسط، من دول تربطها حدود برية أو بحرية مع الدول الأوروبية كدول المغرب العربي القريبة من أوروبا والتي ترتبط معها بحريا، وأيضا من دول شرق أوروبا كبلغاريا واليونان وجمهوريةات يوغسلافيا سابقا (البوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا) التي تربطهم حدود برية مع أوروبا. على أن تكون الوجهة دول أوروبا الغربية خاصة بريطانيا وألمانيا التي وبدرجة أقل فرنسا واسبانيا وإيطاليا، بحسب النمو الاقتصادي لأن قانون الطلب على العمالة يرتبط ويزيد بشكل كبير كلما زادت نسب النمو الاقتصادي.(15)

3-دوافع وأشكال الهجرة :

تعددت أشكال الهجرة تبعا لعدد من الاعتبارات بحسب الدوافع، الفترة الزمنية، الحجم والشرعية.

1.3 الدوافع :

أ- **الدوافع القسرية** : غالبا ما تكون على شكل نزوح يصاحب أو يعقب العنف الذي قد يمارس من قبل بعض الجهات ضد الأفراد أو الجماعات أو الشعوب وهو على شكلين:

• **عنف بدني** : كالحروب واحتلال الأراضي بالقوة..

• **العنف النفساني**: غالبا ما يتخذ هذا الشكل من أشكال إجبار الأفراد أو الجماعات على ترك مناطقهم كالإرهاب، التعذيب، القهر، تضيق سبل العيش أمامهم " وهي أساليب جائرة غالبا ما تتبعها بعض الأنظمة من أجل ربح جياح المبدعين وأصحاب المبادئ وبالذات الذين تعتقد بأنهم يشكلون خطرا عليها " (16)

ب- **الدوافع الطوعية (اختيارية)**: في حالات كثيرة فإن الأفراد والجماعات غالبا ما يقررون ترك مناطقهم الأصلية تركا طوعيا بهدف الاستقرار في مناطق أخرى لأسباب قد لا تعود مباشرة إلى عدم قدرة مناطقهم على توفير أساسيات الحياة، ولكن طموحاتهم ومدى تطلعاتهم أبعد بكثير حيث أنهم يسعون من وراء هجرتهم هذه إلى تحقيق مكاسب جوهرية تتعلق بالمكانة.

ج- **الرغبة في تغيير المكانة الاجتماعية والاقتصادية**: يعتبر الدخل من أهم العوامل الهامة التي تحدد المكانة الاجتماعية والاقتصادية للأفراد، وغالبا ما يسعون إلى تعزيز مكانتهم هذه من خلال الانتقال إلى المناطق التي يعتقدون بأن من شأنها أن تحقق لهم الدخل الكافي.

2.3. أشكال الهجرة

1.2.3. من حيث المدة (الفترة الزمنية) :

كما أن أشكال الهجرة تتعدد بتعدد الدوافع فإنها تتنوع وفقا للفترة أو الفترات الزمنية التي يقضيها المهاجرين بعيدا عن مناطقهم ومن أبرز أشكال هذه الهجرة ما يلي:

أ- **الهجرة المؤقتة** : وهي حركات سكانية من منطقة إلى منطقة أخرى وقد تكون على شكل فردي أو جماعي ونجدها في حركات الزراع والرعاة والصيادين، السياح، أو بهدف العلاج، الحركات الدينية كالاشتغال في الدعوة.

ب- **الهجرة الدائمة أو طويلة الأمد**: وهذه الهجرة غالبا ما تكون نهائية وعلى الأقل لا يعود بعدها إلى موطنه الأصلي إلا بعد فترة طويلة من هجرته، وتتعدد أشكال هذا النوع من أنواع الهجرة " (17)، بحيث تشمل على ما يلي:

• الهجرة بهدف الحصول على الجنسية: حيث ينتقل الأفراد والجماعات إلى بلدان الاستقبال بعد أن يحصلوا على إذن مسبق بإمكانية التمتع بجنسية البلد الجديد.

• النفي: يعتبر النفي شكل من أشكال الهجرة الدائمة حيث يقضي المنفي كامل سنوات عمره أو على الأقل جزء كبيرا في منفاه.

2.2.3 من حيث الحجم (عدد المهاجرين) :

أ- الهجرة الفردية **Individuel migration** : " يقتصر هذا النوع من أنواع الهجرة على الأفراد بالذات الأعازب والشباب وأرياب الأسرة، ومن بين الأسباب التي تشجع على شيوع مثل هذا النوع صعوبة حصول المهاجرين على تأشيرة دخول وإقامة لزوجاتهم وأبنائهم في بلدان الاستقبال". (18)

بالإضافة إلى تدني مستوى الأجور لدى أعداد كثيرة منهم خصوصا إذا ما صاحبها ارتفاع مستوى المعيشة في بلدان الاستقبال.

ب- الهجرة الجماعية **Groups migration**: هذا النوع يتخذ أشكال مختلفة كالهجرات الأسرية وهجرة أفخاذ وبطون العشائر من منطقة إلى منطقة أخرى.

3.2.3 من حيث مكانة الانتقال :

أ- هجرة داخلية : هي هجرة سكان من منطقة معينة، من مكان إلى آخر في نفس الدولة مثل الهجرة من الريف إلى الحضر.

ب- هجرة خارجية : وهي الهجرة إلى دولة أخرى.

4.2.3 من حيث الشرعية :

أ- هجرة شرعية : أي الهجرة المنظمة التي تتم وفقا للقانون والقواعد القانونية التي تقرها الدولة المهاجر منها أو إليها وفقا للأعراف والقوانين الدولية.

ب- هجرة غير شرعية : هي الهجرة غير النظامية أو المنظمة والتي تتم سريرا ودون علم السلطات المعنية أو الجهات الرسمية وخارجة عن القانون والأعراف الدولية.

4-أسباب الهجرة غير الشرعية :

لنهم ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي أصبحت تقلق بال الحكومات لابد من تقصي أسبابها والعوامل التي تؤدي إليها، ومن بين أهم العوامل المؤدية للهجرة غير الشرعية ما يلي:

4-1 الأسباب الاجتماعية :

إن الظروف الاجتماعية التي يعيشها الفرد لها دور هام في تحفيز الفرد على الإقدام على الهجرة السرية والتمسك بها انطلاقا من الوسط الذي يعيش فيه، حيث تتكون لديه رغبات وطموحات يحاول تحقيقها في دول الاستقبال بعد إقباله على هذه الظاهرة، حيث يتفق معظم المختصين في علم الاجتماع على أن الأسباب التي تقف وراء ارتفاع عدد الجزائريين المهاجرين بطريقة غير شرعية إلى تدني مستوى المعيشة وارتفاع تكاليف الحياة ونقص فرص العمل، حيث يرى رجال سليمان أستاذ علم الاجتماع بجامعة عنابة أن من الطبيعي جدا أن يحلم أي شاب جزائري بالاستقرار في إحدى دول الشمال، لاسيما بعد الانفتاح الإعلامي مما سمح باكتشاف حياة جديدة أخرى في الضفة الشمالية من البحر المتوسط، كما أوضح أن الرغبة في التغيير نحو الأفضل مهما كانت الطرق هي السبب في هجرتهم بطريقة غير شرعية.

ويرى الدكتور عبد اللاوي مختص في علم الاجتماع أن الشاب الذي يخرج من بلده نحو ايطاليا أو اسبانيا يدرك تماما أنها مغامرة قد تؤدي بحياته، لكن أمله في الوصول إلى الضفة الأخرى والحصول على عمل وبالتالي الحصول على نقود سيثجعه على ركوب المخاطر، وهذا ما جعل نسبة الهجرة بين الشباب تزداد بالإضافة إلى انعدام البديل لهؤلاء الشباب في بلدهم وما يبدو لنا مغامرة فهو بالنسبة لهم استثمار، حيث أن ظهور اتجاهها جديدا لدى المجتمع الجزائري وهو يتناقض مع ما هو موجود وبالتالي وصلنا بحسب رأيه إلى مرحلة فيها مجتمعين، "المجتمع الذي ظهر منذ سنة 1962 ومجتمع جديد ظهر ولم يهتم به أحد أو لم يجد الاهتمام الكافي حيث أصبح في صراع مع المجتمع القديم وبالتالي كانت منافذه انحرافية وما الحرقه إلا نتاج لتطور وتغير المجتمع" (19)

كما أن صورة المجتمع النجاح الاجتماعي التي يبرزها المهاجرين عند عودتهم إلى أوطانهم وإبرازهم لمظاهر الغنى والعيش في رفاهية وقيام البعض منهم باستثمارات في مختلف المجالات بصورة كبيرة، وبالتالي الأفراد الراغبين في الهجرة والذين يعانون من مشاكل اجتماعية وعدم تلبية طموحاتهم فهم ينظرون إليهم بأنهم حقيقة حققوا أحلامهم وطموحاتهم وهذا ما يغذي فيهم فكرة الهجرة حتى وإن كانت بطرق غير شرعية، كما أن الميولات الشخصية للأفراد بحيث تبرز هذه الأخيرة من خلال المكبوتات والرغبات الشخصية في البحث عن تحقيق التفوق الاجتماعي والعيش في حضارة وثقافة البلاد المواد الهجرة إليها، ولعل عالم الاجتماع ابن خلدون

لمس الحقيقة في مقدمته أن "المغلوب دائما مولع باقتداء الغالب في نحلته وأكله وملبسه وسائر أحواله وعوائده"⁽¹⁾.

فالسفر أصبح هدفا لدى الشباب حيث يعتبرونه الطريق الأفضل للانقطاع عن الواقع المأزوم والمعقد الذي لم يقدم لهم أي مكاسب أو انجازات، فالصعوبات التي تواجه الشباب كنفص الحريات خاصة السياسية والتعبير عن الآراء الداخلية وتكميم الأفواه دون الحديث عن شيء، " وعادة ترتبط أحلام المهجر في رؤوس الشباب بالثراء السريع والكفاءة العلمية والوجاهة الاجتماعية، إضافة إلى متعة الانتماء إلى الحضارة المنتصرة"⁽²⁾.

ومنه فإن العامل الاجتماعي لعب دورا كبيرا في رسم سياسة اتخاذ الشباب الحرقة سبيلا للهروب من الواقع المأساوي الذي يعيشونه، ولكنه لا يعتبر العامل الوحيد في تحديده لنا دوافع هجرة الشباب بطريقة غير شرعية.

2.6.3 الأسباب الاقتصادية :

الاقتصاد هو العمود الفقري لكل تطور وتنمية شرط أن يكون منظم أحسن تنظيم وإن كان غير ذلك فإن انعكاساته ستعود على المجتمع سلبا، فالاستقلال الاقتصادي للجزائر ارتبط باعتماد سياسة تنمية شاملة كان الهدف منها إحداث تغيير عميق في البنية الاقتصادية للمجتمع الجزائري، وذلك بالقضاء على البطالة وإعادة توزيع الدخل الوطني وتغيير الأنماط السلوكية التقليدية.

" إن الأزمة الاقتصادية العالمية التي ظهرت سنة 1986 كشفت عيوب السياسة الاقتصادية المنتهجة"⁽³⁾، فالباحثون لاحظوا أن الاضطرابات الاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري في مراحل مختلفة كان سببها تجاهل القيم الثقافية المحلية في إعداد وتنفيذ سياسة التنمية الاقتصادية وانعدام تصور شامل ومنسجم لمشاكل الهوية الثقافية والاعتقاد بأن الاقتصاد كفيلا بتعويض النقص الثقافي، بالإضافة إلى إقصاء الشعب الجزائري من المشاركة في السياسة التنموية على عكس مشاركته الجماعية في تحرير البلاد واسترجاع السيادة الوطنية، كما أن غياب دور الفرد الجزائري كحافز في العملية التنموية وجعل الاقتصاد الوطني جسد بدون روح وخاصة أن هذا الاقتصاد بني على أساس فكر غربي عنيف، وما الهجرة غير الشرعية (الحرقة) إلا دليل على سوء التسيير الاقتصادي، كما أن غياب التوازن الاقتصادي على المستوى الدولي والذي يساهم في توزيع الهوة بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة أو التي تسمى سائرة في طريق النمو، وبالتالي تصبح المناطق الغنية من العالم أقطابا هامة لجلب الأعداد الهائلة من المهاجرين السريين الراغبين في الاستفادة من الرفاهية والتطور.

(1) محمد معمر: أسباب ودوافع الإقبال على الهجرة السرية h 22:58 , www.Aljazeera.net/nr/exeres,2011/02/13

(2) احمد المجذوب: الواقع المأزوم سياسيا واقتصاديا يدفع الشباب للهروب

www.Aljazeera.net/nr/exeres 2011/02/21 , h 17:50

(3) علي سموك : إشكالية العنف في الجزائر من أجل مقارنة سوسيولوجية، جامعة باجي مختار، عنابة، ب ط، 2006، ص02.

" حيث أن ضيق مجالات العمل وانتشار البطالة خصوصا عند الشباب الجامعي دفع بهم للتطلع إلى الخارج"⁽¹⁾، فعوامل الجذب الموجودة في الدول الأوروبية المتمثلة في الرواتب العالية وتوفر فرص العمل وتوفر الجو الملائم للعمل أصبح حلم كل شاب للتطلع إلى الضفة الأخرى.

وبالتالي فالهجرة غير الشرعية تعكس حالة البؤس الناتج عن البطالة والفقر وارتفاع تكاليف الحياة، فالبطالة هي طاقة عاطلة، مما يؤدي إلى حدوث انفصال وانقطاع بين العاطل والمجتمع ويؤدي إلى الشعور بالضياع وفقدان الهوية والانتماء. فالهجرة غير الشرعية ما هي إلا حل فردي لمشكلة البطالة بعد اليأس من وجود فرص عمل كريمة مشروعة داخل الوطن.

ويلخص العالم الديموغرافي الفرنسي الكبير ألفريد صوفي Alfred Sauvy إشكالية الهجرة بقوله له "إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات"⁽²⁾.

3.6.3 الأسباب السياسية :

" إن وقوع دول الضفة الجنوبية للمتوسط تحت هيمنة أنظمة ديكتاتورية وشمولية أجهزتها غارقة في الفساد وسياساتها المتبعة معوقات كبرى أمام التنمية"⁽³⁾، يعد أحد أهم أسباب الهجرة السرية وإن استمرار الحالة السياسية على ما هي عليه في هذه الدول يسعى مزيدا من انسداد أفق الأمل أمام الشرائح الاجتماعية الشابة المؤهلة أكثر من غيرها للهجرة السرية وسيفضي إلى مزيد من المرشحين لركوب البحر في مغامرات يائسة وقاتلة، فالشعور بالاضطهاد والخوف من المصير المجهول وعدم توفر الحريات كلها أمور تدفع بالكثير من الأفراد والجامعات إلى الهجرة السرية، فهذا من ناحية السياسة الداخلية للبلدان التي يتخذون أفرادها الهجرة غير الشرعية طريقا لهم، بالإضافة إلى هذا وجود السياسات المعتمدة في قوانين الهجرة، حيث في سبيل وضع منهج واضح ينظم حركة المهاجرين أصدرت بعض الأقطار سياسة خاصة بذلك، بغرض تشديد قوانين الهجرة ووضع عوائق أمام الذين يريدون الهجرة بصورة شرعية ولعل مضمون السياسة الأوروبية للهجرة هو أبرز مثال لتبيان هذه العوائق، حيث تهدف السياسة الأوروبية للهجرة إلى تحقيق ثلاث أهداف رئيسية هي:

- تنظيم حركات دخول وخروج وإقامة المهاجرين حسب الحاجة للهجرة.
- تنظيم عملية استقبال اللاجئين والعمل على إقامة نظام أوروبي موحد للجوء.
- التعاون في مجال محاربة الهجرة السرية والإقامة غير الشرعية لرعايا الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

(1) عبد القادر رزيق الخادمي: هجرة الكفاءات العربية، درا هومة، الجزائر، ب ط، 2002، ص74.

(2) محمد الخشاني: أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا 2011/02/13, h 22:58, www.Aljazeera.net/nr/exeres

(3) خالد شوكات وآخرون : المؤتمر العربي الأوربي حول الهجرة السرية (عودة الروح للشباب العربي في هولندا - لاهاي-)

www.holland.info in the illegal immigration. The return of the soul of the arab youth in the netherland. 2011/04/13, h 23.45.

فلم الهجرة هو نتاج الممنوع أي كرد فعل غلق الأبواب أمام الهجرة الشرعية والسياسة التي تبنتها أوروبا في هذا المجال.

4.6.3 السبب التاريخي :

بالعودة إلى تحديد تيارات الهجرة السرية يتضح أن أغلبيتها تكون من الدول الأصلية للمهاجرين السريين إلى الدول المستقبلية وهي غالبا الدول المستعمرة لتلك الدول الأصلية، والعامل التاريخي هنا يبين تلك العلاقة التي تربط الدول الأصلية للمهاجرين السريين إلى الدول المستقبلية، فهذه العلاقة مبنية على عدم التكافؤ وعلى واقع استعماري خلف شعورا بمسؤولية دول الاستقبال في نهب خيرات وكل ثروات البلدان الأصلية للمهاجرين السريين، "فتاريخ الهجرة المغاربية المعاصرة إلى أوروبا عامة والجزائرية خاصة يندرج في سياق الاحتلال الفرنسي لشمال إفريقيا حيث اتسمت أساسا بطابعها العمالي من جهة وبطبيعتها الملكية والدورية من جهة أخرى"⁽¹⁾، فمنذ خمسينات القرن العشرين كانت اسبانيا من أكثر الدول المصدرة للهجرة إلى الدول الأوروبية الأخرى (فرنسا، ألمانيا، سويسرا...) قبل أن تتحول في العشرينتين الأخيرتين من نفس القرن (1980-2000) بالإضافة إلى إيطاليا دولة مستقبلية وتعتبر من أهم نقاط العبور للعديد من المهاجرين المغاربة بالطرق القانونية وغير القانونية. إذن فالخلفية التاريخية تدفع العديد من أفراد البلدان التي كانت عرضة للاستعمار إلى محاولة البحث عن أمل في تلك الدول والذي افتقدته في بلدانها بسبب المخلفات الاستعمارية والتي جعلت البلدان المستعمرة تعيش تبعية اقتصادية ولم تستطع توفير ما يحتاجه أفرادها.

5.6.3 العامل الجغرافي :

يساهم عامل القرب الجغرافي مباشرة في انتشار هذه الظاهرة، ويتضح هذا بصورة جيدة في الحدود البرية حيث تبقى المسافة القصيرة بين إفريقيا وأوروبا مثلا تقدر بأربعة عشر (14) كيلومتر فقط مما تسهل عملية الهجرة إلى الضفة الشمالية للمتوسط، حيث يكون الانطلاق من السواحل القريبة من الضفة الأخرى للبحر الأبيض المتوسط، ففي الجزائر مثلا نجد :

- ساحل وهران: كاب بلون، كاب فالكون، بوسفر.
- ساحل عين تموشنت: بوجزار، مداغ (بني صاف)، ساسل، تارقة.
- ساحل تلمسان: آقلة، المخلد.
- ساحل عنابة باتجاه جزيرة سردينيا، لمبيدوزا، مالطا.

(1) فضيل دليو وآخرون: الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوربية، مخبر علم اجتماع الاتصال، قسنطينة، ب ط، 2003، ص78.

وعادة ما يفضل المهاجرون السريون العبور على جزر (الحبيباس) التابعة للإقليم الجزائري نظرا لموقعها الجغرافي والاستراتيجي حيث تقع على مسافة 130 كلم من ميناء "الميريا" باسبانيا.

وبالتالي فالعامل الجغرافي له دور كبير في اتخاذ الشباب الهجرة غير الشرعية طريقا لهم وعبورهم إلى الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط.

6.3.3 وسائل الإعلام :

يعتبر الإعلام مؤسسة من مؤسسات المجتمع تقوم عن طريق رسائل الاتصال فهو علم يخاطب عقول الأفراد وحقائق تحرك فيهم أسمى معاني الإنسانية، فهو يقوم بنشر رسائل تتضمن صورا مركبة من عدة مفاهيم ومعاني لتأثر بها على معرفة وإدراك وسلوك الأفراد خصوصا فئة الشباب، ومن بين وسائل الإعلام الأكثر تأثيرا هي وسائل الإعلام المرئية كون العالم يشاهد ثورة إعلامية جعلت حتى الفقراء يستطيعون اقتناء الهوائيات، هذه الأخيرة التي تمكنهم العيش عبر مختلف القنوات في عالم أحلامهم التي يسعون يوما بعد يوم إلى تحقيقها، حيث يقدم لهم الإعلام الصورة المثالية للعيش الكريم والرفاهية وكل حقوق الإنسان وهذا ما يرفع رغبتهم في الهجرة بأي طريقة كانت، فبرامج التلفزيون والانترنت والأفلام المثيرة التي شكلت عقدة سيكولوجية لدى الشباب وأثارت لديهم الرغبة في التقليد ومواكبة المجتمع مما أدى به إلى التفكير في تحقيق أحلامهم وبداية رحلة المجازفة، فالإعلام لعب دور في تغذية الأوهام عن الجنة الموعودة وتكريس الهجرة غير الشرعية في عقول الشباب.

7.6.3 العوامل الديموغرافية :

" إن النمو الديموغرافي السريع يؤدي إلى الزيادة في الكثافة السكانية بشكل مرتفع ما يؤثر سلبا على كفاية الثروات الطبيعية"⁽¹⁾، وبالتالي يقل العرض ويكثر الطلب وتحدث مشاكل اجتماعية واقتصادية خاصة في البلدان المتخلفة مما يدفع بالسكان إلى الهجرة إلى البلدان الأكثر غنى بحثا عن ظروف معيشية أوفر، وهذا ما نجده عند براودل Brawdel حيث أسس إطار الزمني للتحليل السببي لحركية الهجرة الدولية ضمن ثلاث متغيرات، متغير مستقل وأهم عوامل المتغير البنوي المتمثل في الإطار الديموغرافي وآخر تابع وهو الهجرة والمتغيرات الوسطية المتمثلة في العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

ومنه نأتي إلى أن جل هذه العوامل تتلخص في عوامل الطرد وعوامل الجذب، حيث أن كلاهما مرتبطان ببعضهما البعض، فعوامل الجذب تعتبر أقل أهمية إذا ما توفرت للفرد وضعية مريحة في بلاده وكان بإمكانه تغطية احتياجاته المادية والمعنوية الضرورية بدون عناء شديد، وبعبارة أخرى أن يعيش حياة كريمة من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والسياسية، فبدون شك لن يغلب عليه التفكير في الهجرة غير الشرعية، على اعتبار أن الإنسان غالبا ما يبحث ويسعى إلى الاستقرار ولا يريد مفارقة وطنه إلا إذا وقع تحت رحمة الضغوط السالفة الذكر.

(1) فضيل دليو: مرجع سابق، ص 41.

7.3 موقف الإسلام من الهجرة غير الشرعية :

إن الله شرع التوحيد له والاختلاف في الأرض، وكما نعرف أنه في الأمور الفقهية والإفتاء دائما نجد اختلافات فيما بين العلماء، وهو كذلك بالنسبة لموقف العلماء ونظرتهم للهجرة غير الشرعية والمهاجر غير الشرعي، حيث قام علي جمعة مفتي الديار المصرية بالإفتاء حول من توفوا قبالة السواحل الايطالية وكانوا من المهاجرين غير الشرعيين، ليسوا شهداء لأنهم قد ألقوا بأنفسهم إلى التهلكة حيث اعتبر بعض العلماء الأزهريون فتوى المفتي تخالف الشرع والغرقى قبالة السواحل الايطالية شهداء وأن فتواه غير واقعية ولا تعبر عن روح الشرع وأنهم شهداء بنص أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، بالرغم من هجرتهم بشكل غير شرعي بحثا عن الرزق ولإيجاد فرصة عمل في أوروبا، " وفي ظل معاناتهم في البحث عن فرص عمل وتفشي البطالة، فهو هدف مشروع دعا إليه القرآن الكريم في قوله تعالى ﴿ هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور ﴾ " (1) ، محملين الدولة المسؤولية عن دفع الدية إلى أهلهم لأنها لم توفر فرص العمل التي تمنعهم من التفكير في الهجرة بهذه الطريقة غير الآمنة.

في حين استشهد المؤيدون للفتوى بقوله تعالى ﴿ ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ﴾ واستندوا إلى أن هؤلاء الشباب سلكوا طرقا غير مشروعة من أجل الحصول على الأموال، وبالتالي فهم وقعوا في مخالفة شرعية تجعلهم في حكم المنتحرين لأنهم خالفوا أوامر الله وأوامر السلطات والقوا بأيديهم إلى التهلكة. كما أكد علي جمعة مفتي مصر من أن الشريعة الإسلامية حريصة كل الحرص على الحفاظ على حياة وأرواح الشباب باعتبارهم مستقبل الأمة، كما ترفض وتحرم على المسلم أن يعرض حياته أو جسده للأذى حتى ولو كان لطلب الزيادة في الرزق من خلال السفر إلى دولة أخرى بطرق وأساليب غير مشروعة وغير آمنة والتي تؤدي إلى الهلاك أو التوقيف والسجن في بعض الأحيان أو الغرق في الوقت الذي يأمن فيه ويسلم في بلاده.

وأضاف أن المسلم يجب ألا يضع نفسه بهذا السفر وبهذه الطريقة في مواقع الذلة والإهانة في الوقت الذي لا يتعرض فيه لذلك أو أكثر منه في المكان الذي يعيش فيه، كما أشار الدكتور علي جمعة إلى أن تحديد وبيان رأي الشرع في كون هذا الشخص أو غيره من شباب أمتنا الذين لقوا حتفهم غرقى عليهم رحمة الله، أما كونهم شهداء أو يأخذوا أجرا لشهداء من عدمه إلا بعد الإدراك الكامل من أهداف ونوايا كل شاب على حدى ومن وراء هذا وما الدافع له، وخلص إلى أنه بالشكل الظاهر ومن كون هؤلاء الشباب غامروا بحياتهم من أجل طموحهم المادي أو غير ذلك من الأمور الدنيوية في الوقت الذي يأمنون فيه في أوطانهم، فهم ليسوا شهداء لأن هجرتهم غير الشرعية وغير الآمنة والذهاب إلى الهلاك فيه مخالفة صريحة لله ولأولي الأمر وللقوانين الخاصة بالسفر

(1) محمد خليل: علماء أزهريون فتوى المفتي تخالف روح الشرع والغرقى قبالة السواحل الايطالية شهداء، جريدة الشرق الأوسط، العدد 10579، 15 نوفمبر 2007، الموافق لـ 06 ذو القعدة 1428هـ، ص10.

والخروج من البلاد بطريقة غير شرعية، مطالبا كافة الأجهزة التنفيذية والتشريعية والشعبية بالتكاتف من أجل وقف نزيف الهجرة غير الشرعية.

في حين يرى الدكتور سيد عبد العزيز السيلي عميد أكاديمية فقهاء الشريعة بأمريكا، الأستاذ بجامعة الأزهر " أن هؤلاء شهداء ماداموا خرجوا لغير معصية بنص حديث النبي صلى الله عليه وسلم (الفريق شهيد) وقوله أيضا (إنما الأعمال بالنيات)، ولا يحق لأي كائن أن يصادر قول النبي صلى الله عليه وسلم" (1)، وهذه مشكلة خطيرة عندما نرى بعض الناس يريدون أن يحتكموا إلى العقل، وقوله أن هؤلاء الشباب إن سلكوا طريقا خطأ في السفر إلى الضفة الأخرى فإن الذي دفعهم إلى ذلك هو الحاجة إلى العمل لكسب العيش الكريم ولكي يحقق هؤلاء أمنيتهم وأمنيات آبائهم، فيقول الدكتور سيلي أن الدولة في الإسلام مسؤولة على توفير المسكن والعمل والرزق لهؤلاء في الحدود المتاحة وأن لا تكون هناك طبقة مغالة فيها، فعلى الدولة أن تقوم بدفع الدية لأهلهم لأنها المسؤولة عن تركهم وجعلهم لا يفكرون إلا بهذه الطريقة الخاطئة.

قائمة المراجع:

- (1) محي الدين صابر: المعجم العربي الأساسي لاروس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1989، ص 1253.
- (2) إحسان محمد حسن : موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط1، 1999، ص 651.
- (3) محمد عاطف غيث : قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ب ط، 2006، ص 212.
- (4) عبد القادر لقصير : الهجرة من الريف إلى المدن، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، مصر، 1984، ص 106.
- (5) علي العباني : الهجرة والهجرة غير الشرعية 23:17 h, 2011/02/21, <http://www.minia2day.com>.
- (6) ليون وآخرون : الهجرة الدولية ماضيها وحاضرها ومستقبلها، ترجمة: فوزي سهاونة، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، ب ط، 1982، ص 13.
- (07) رضوان صالح وحاتم فرج الطيرة : 23:17 h, 2001/02/21, www.Libaid.net/arbic/imagesstories/9pps.
- (8) محي الدين صابر، مرجع سابق.
- (9) محمد علي وآخرون : المرجع في مصطلحات العلوم الاقتصادية دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ب ط، 1985، ص 289.
- (10) محمد رمضان : الهجرة السرية في المجتمع الجزائري أبعادها وعلاقتها بالاغتراب الاجتماعي [http : www.ULUM.NL/35.html](http://www.ULUM.NL/35.html), 2011/02/09 , h21:20

(1) المرجع السابق، ص 10.

(11) سني محمد أمين : دراسة حول الهجرة غير الشرعية وأسبابها في منطقة المغرب العربي،

<http://sminedamine.maktoobblog.com,2001/02/21> ،h 16:23

(12)Salah chakor : Les pays riches en sont responsable et en subissent les conséquences, www.jeunes du Maroc.com, 13/03/2011, 21 :49h.

L'immigration clandestine, <http://fr.wikipedia.org/wiki>, 13/03/2011, h 22 :00.(13)

(14) عثمان الحسن وياسر عوض : الهجرة غير الشرعية والجريمة، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، ب ط، 2008، ص 19.

<http://ec.europa.eu/immigration/tabHome.dr> (15) le 09-04-2015 a1800h

La politique migratoire de LUE en question

(16) صالح خليل الصقور: الهجرة الداخلية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ب ط، 2006، ص29.

(17) خليل صقر عاشور، نفس المرجع، ص37.

(18) نفس المرجع، ص39.

<http://etudiant.dz.net> 2011/02/13 h 22 :58(19)